

## من الوزير الأول

### الى

### السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة

الموضوع : حول احداث الآلية 36 الخاصة بتكفل الصندوق الوطني للتشغيل 21/21  
بنسبة من الأجور المدفوعة بعنوان التشجيع على انتداب حاملي شهادات التعليم العالي  
في الاختصاصات صعبة الادماج.

تجسيما لما أقره رئيس الجمهورية بمناسبة الاحتفال بالذكرى 48 لعيد الجمهورية  
بخصوص إحداث برنامج يتعلّق بتشجيع المؤسسات الخاصة على انتداب حاملي  
شهادات التعليم العالي في الاختصاصات صعبة الادماج، يرمي هذا المنشور الى بيان  
الصيغ والاجراءات الكفيلة بانجاز هذا البرنامج.

ويتمثل البرنامج في تكفل الصندوق الوطني للتشغيل 21/21 لمدة ثلاث سنوات بنسبة  
من الأجور المدفوعة بعنوان الانتدابات الجديدة لأعوان من ذوي الجنسية التونسية  
محرزين على شهادات تعليم عال مسلمة عقب دراسة تدوم على الأقل أربع سنوات بعد  
البكالوريا أو على شهادة معادلة وفاق بطلاتهم الثلاث سنوات منذ التخرج ومرسمين  
بمكاتب التشغيل والعمل المستقل بصفة طالبي شغل لأول مرة.

ويستهدف البرنامج حاملي شهادات التعليم العالي في اختصاصات العلوم الانسانية والحقوق مع ايلاء عناية خاصة بالمنتتمين منهم الى الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية.

كما يمكن أن ينتفع به طالبو الشغل الذين سبق لهم أن قضوا تربص إعداد للحياة المهنية لحاملي شهادات التعليم العالي أو تابعوا حلقة تأهيل في نطاق الصندوق الوطني للتشغيل 21/21 أو في إطار صندوق الإدماج والتأهيل المهني.

ويهم هذا البرنامج كل مؤسسات القطاع الخاص بما في ذلك المهن الحرة.

وتضبط نسبة تكفل الصندوق المشار اليها بالفقرة المتقدمة كما يلي :

النسبة القصوى لتكفل الصندوق الوطني للتشغيل 21/21	السنوات المعنية بتكفل الصندوق الوطني للتشغيل 21/21 بداية من تاريخ الانتداب
1.75٪. في حدود 375 دينارا شهريا لكل منتفع	السنة الأولى
1.50٪. في حدود 250 دينار شهريا لكل منتفع	السنة الثانية
1.25٪. في حدود 125 دينار شهريا لكل منتفع	السنة الثالثة

ويتولى الصندوق الوطني للتشغيل 21/21 تغطية تكاليف انجاز هذا البرنامج وذلك بإحالة اعتمادات في الغرض للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل على أساس برنامج تقديري سنوي يقدم الى الصندوق وحسب أقساط.

ويعهد بتنفيذ البرنامج الى الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل.

ويمكن للمؤسسات المعنية بهذا البرنامج أن تنتفع بتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي المنصوص عليه بالفصل 43 مكرر (جديد) من مجلة تشجيع الاستثمارات وذلك في صورة توفر الشروط المنصوص عليها بالتشريع والتراتب الجاري بها العمل.

ويتعين على المؤسسة الراغبة في الانتفاع بهذا البرنامج ايداع مطلب لدى مكتب التشغيل والعمل المستقل المختص ترايا وفقا للأنموذج المتوفر لديه في الغرض على أن يكون هذا المطلب مدعما بعقد شغل للشاب المعني.

ويتعين على مكتب التشغيل والعمل المستقل إحالة مطلب الانتفاع مكتمل الشروط الى الإدارة الجهوية للتشغيل والإدماج المهني للشباب المختصة ترايا، في أجل لا يتجاوز الأسبوع من تاريخ ايداعه.

وتتولى لجنة استشارية تحدث على مستوى كل إدارة جهوية للتشغيل والادماج المهني للشباب إبداء الرأي في مطالب الانتفاع بالامتياز في أجل لا يتجاوز أسبوعا.

وتتركب هذه اللجنة من الأعضاء الآتي ذكرهم :

- المدير الجهوي للتشغيل والادماج المهني للشباب : رئيس ،
- المدير الجهوي للشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج،
- مراقب المصاريف بالولاية،
- رئيس قسم تفقدية الشغل والمصالحة أو من يمثله،
- رئيس المكتب الجهوي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المختص ترايا أو من يمثله،
- رئيس مكتب التشغيل والعمل المستقل المعني.

وتدعى هذه اللجنة الى التأكد من انتماء الشبان المعنيين الى الفئات المستهدفة وخاصة منها ذات الاحتياجات الخصوصية.

ويتولى كتابة اللجنة إطار يعين للغرض من قبل المدير الجهوي للتشغيل والادماج المهني للشباب.

ويحيل المدير الجهوي للتشغيل والادماج المهني للشباب على السيد الوالي مشروع مقرر في الغرض وذلك في أجل أقصاه أسبوع من تاريخ اجتماع اللجنة.

ويصدر مقرر إسناد الامتياز عن السيد الوالي، ويحيل المدير الجهوي للتشغيل والادماج المهني للشباب نسخة منه الى كل عضو من أعضاء اللجنة.

ويحيل رئيس مكتب التشغيل والعمل المستقل بدوره نسخة من المقرر الى المؤسسة المنتفعة.

وتتولى المؤسسات تسديد كامل الأجر شهريا للعون المنتدب على أن يقوم مكتب التشغيل والعمل المستقل بتسديد المبلغ الموافق للامتياز للمؤسسة المنتفعة حال موافاته من قبلها بما يفيد دفع الأجر وبالمؤידات المتعلقة بذلك وفي أجل لا يتجاوز 15 يوما.

ويتم احتساب الامتياز على أساس الأجر الخام المخول للعون المنتدب.

ونظرا للدفع الذي من شأنه أن يوفره هذا البرنامج لتشغيل حاملي شهادات التعليم العالي في الاختصاصات صعبة الادماج، فالمرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية الحرص على أن يتم تطبيق مقتضيات هذا المنشور بكل ما يلزم من الدقة والعناية.

والسلام

الوزير الأول  
للإقتصاد، محمد الحوضي